

الإبادة الجماعية ضد الأقليات الإثنية في جمهورية أوغندا

Genocide against ethnic minorities in the Republic of Uganda

د. وليد دوزي^{*1}

¹ جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، douzi.walid@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2022/06/11

تاريخ الاستلام: 2022/02/24

ملخص:

يتم اللجوء إلى الإبادة الجماعية كوسيلة للتدمير الكلي أو الجزئي في حق جماعة قومية أو إثنية أو عرقية، بدوافع انتقامية أو كإستراتيجية لتجاوز الاختلافات العرقية والإثنية في المجتمعات المتعددة، الأمر الذي ينطبق على الحالة الأوغندية عندما قامت حكومة "يوري موسيفيني" بذلك ضد أقلية الأشولي وردت مليشيا "جيش الرب للمقاومة" ضد أقلية الباغندا. وفي كلا الحالتين كانت جريمة بشعة في حق المدنيين نجم عنها مئات الآلاف بين قتل وجرح ونزوح وفرار المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية من العدالة. تسلط هذه الدراسة الضوء باستخدام منهجي دراسة الحالة والوصفي على دولة أوغندا من خلال تكوينها الاجتماعي القومي والإثني وأسباب اندلاع الحرب الأهلية وأطرافها وخلفيات ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية.

كلمات مفتاحية: الإبادة الجماعية- المجتمع الأوغندي- الباغندا- الأشولي- اللانغي- جيش الرب.

Abstract:

Genocide is used as a means of total or partial destruction of a national, ethnic or racial group, out of vengeful motives or as a strategy to transcend racial and ethnic differences in multiple societies, which applies to the Ugandan case when Yoweri Museveni's government did so against the Acholi minority. In both cases, it was a heinous crime against civilians, which resulted in hundreds of thousands of dead, wounded and displaced persons, and the escape of justice for those accused of crimes against humanity and genocide.

This study, using descriptive and case study methodologies, sheds light on the state of Uganda through its national and ethnic social composition, the causes and parties involved in the outbreak of the civil war, and the background to the commission of genocide.

Key words: genocide - Ugandan society - Baganda - Acholi - Langi - God's Army.

تعتبر الإبادة الجماعية إحدى أكثر الجرائم بشاعة وعنفا في حق مجموعة بشرية ما بهدف القضاء عليها والسيطرة على أراضيها ومقدراتها. وبالرغم من قدمها كجريمة في حق البشر، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف لها إلا في فترة الحرب العالمية الثانية. وه الجريمة وإضافة إلى الأسباب التي قد تكون وراء ارتكابها كتلك التي ذكرت آنفا، قد يتم استخدامها كإستراتيجية قسرية ضد الأقليات البشرية من قبل بعض الحكومات الديكتاتورية للقضاء على الاختلاف الإثني في المجتمع. وقد شهدت الدولة الإفريقية أوغندا عدة صور من هذه الجريمة في تاريخها الحديث، الأمر الذي خلف مئات الآلاف من القتلى والجرحى والنازحين، واستدعى تدخل المحكمة الجنائية الدولية لاستصدار مذكرات دولية لتعقب مرتكبي تلك الجرائم، التي امتدت (جرائم الإبادة الجماعية) حتى إلى الدول المجاورة كجنوب السودان والكونغو الديمقراطية. كما أن الفشل في إيقاف هذه الجرائم وردع مرتكبيها يشكل خطرا في عدم انطفاء شرارتها بسبب روح الانتقام الذي تولده في دولة وجوار تعيش بها عشرات العرقيات والإثنيات متداخلة وممتدة.

تكمن أهداف هذا المقال العلمي في محاولة معرفة التركيبة الإثنوغرافية للدولة الأوغندية وخلفيات وأسباب ارتكاب الإبادة الجماعية كجريمة وإستراتيجية قسرية في حق بعض الأقليات الإثنية في أوغندا للتخلص من الاختلافات الإثنية والعرقية.

ومن خلال كل ما تقدم، نسعى إلى معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت

إستراتيجية الإبادة الجماعية في تجاوز الاختلافات العرقية والإثنية في أوغندا؟

وكإجابة أولية على الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- لا يمكن تجاوز الاختلافات العرقية والإثنية في المجتمعات المتعددة بالاستراتيجيات القسرية.
- لقد أدت الإبادة الجماعية ضد أقلية الأشولي واللانغي في أوغندا إلى توليد العنف المضاد وارتكاب مجازر في حق المدنيين.

وفيما يتعلق بمنهجية التحليل المعتمدة في هذا المقال العلمي، فيستدعي الموضوع استخدام المنهج الوصفي باعتباره أكثر المناهج ملاءمة لدراسة أغلب الميادين الإنسانية عبر تحديد خصائص الظاهرة محل البحث ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها. ومنهج دراسة الحالة الذي سنستخدمه لجمع بيانات ومعلومات عن حالة أوغندا بغية الوصول إلى فهم أعمق لخلفيات الإبادة الجماعية بها وأطرافها.

وقد تم تقسيم متن هذا المقال على النحو الآتي:

- مدخل مفاهيمي لعناصر الدراسة.
- أوغندا: نظرة جيوسياسية.
- التاريخ السياسي لأوغندا.
- جرائم الإبادة الجماعية في أوغندا ومسار العدالة الانتقالية بها.

2. مدخل مفاهيمي لعناصر الدراسة:

2.1. تعريف الأقلية الإثنية:

لغة، مصطلح الأقلية كلمة مشتقة ومصدرها الفعل قَلَّلَ ومنه القِلَّة : خلاف الكثرة. والقَلَّ خلاف الكَثُرَ، وقد قَلَّيْقَلُ، قِلَّةٌ وقَلَّلاً، فهو قَلِيلٌ. أما اصطلاحاً فيُعد مصطلح الأقلية من أكثر المصطلحات التي اختلف الكُتَّاب والعلماء والباحثون حول تعريفه نظراً لاختلاف السياق والظروف والتجارب والخلفيات الخاصة بهم.

فالموسوعة البريطانية الجديدة تعرف الأقلية بأنها: "مجموعة متميزة ثقافياً أو اثنيةً أو عرقياً من ضمن مجتمع أكبر، وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف هذه المجموعة يحمل داخله شبكة أكثر من الآثار السياسية والاجتماعية".

كما هناك من يعرفها ب: "جماعة من مواطني الدولة، تشكل أقليةً عديدةً لا تحظى بصفة السيطرة أو الغلبة في الدولة، ويتميزون عن بقية أعضاء المجتمع عرقياً أو لغوياً أو دينياً، وهم يميلون إلى التضامن معاً، ويحرصون على البقاء ويهدفون إلى تحقيق المساواة

مع الأغلبية واقعاً وقانونياً". (مرعي، 2021، الصفحات 16-21)

أما بالنسبة لمصطلح الإثنية فهي مشتقة من كلمة شعب أو أمة أو جنس، وقد شاع استعماله في الدراسات السياسية منذ مطلع القرن الماضي، وجاء هذا الاستعمال أشبه برد فعل على التغييرات التي شهدتها العالم بسبب الحروب وتفكك الوحدات السياسية والذي تزامن وقيام دول وكيانات جديدة. وتعني كلمة الإثنية، الشعب أو القوم أو الأمة وهي قائمة أساساً على وحدة الأصل، التي تتمثل في الخصائص الفيزيولوجية بشكل رئيسي ومن ثم الخصائص الثقافية كالتقاليد واللغة والديانة وغيرها. وتعرف الإثنية بأنّها: "مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية مرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة فيما بينها".

وبالتالي فالأقلية الإثنية هي: "جماعة يقل أفرادها عددياً عن الأغلبية في المجتمع وتشارك بخصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين، وهذه الأقلية تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص غير قابلة للتغيير، وهذه الخصائص ترتبط ارتباطاً جوهرياً في القدرات والكفاءات الذهنية". (مرعي، صفحة 27_29)

2.2. مفهوم الإبادة الجماعية:

يقابل مصطلح الإبادة الجماعية في اللاتينية Genocide المتكونة من جزأين Genos وتعني العرق أو الأمة و Caedere وتعني القتل. ويعتبر المحامي البولندي "رافائيل ليمكين" Raphael Lemkin (1900_1959) أول من أطلق هذا المصطلح على "الجريمة التي توجه ضد الجماعة القومية ككيان، وأن الأعمال التي تتضمنها هذه الجريمة لا توجه إلى الأفراد بصفتهم الفردية لكن باعتبارهم أعضاء من الجماعة". وقد كان أول استخدام رسمي لمصطلح الإبادة الجماعية كان في 11 ديسمبر 1946 في توصية للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث وصفتها بإحدى جرائم القانون الدولي. (عاشور و الأخصري، 2021، صفحة 229)

كما عرفت المادة الثانية من اتفاقية عام 1948 المتعلقة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها هذه الجريمة كالاتي: "الإبادة الجماعية تعني أي من الأفعال التالية

المرتكبة على قد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه:

- قتل أعضاء من الجماعة.
- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
- إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.
- فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
- نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعات أخرى. (عاشور و الأخصري، صفحة

(230)

هذا بالنسبة لجريمة الإبادة الجماعية، أما فيما يتعلق في اللجوء إلى استخدامها كإستراتيجية للتعامل مع التعدد العرقي والإثني والتي تعرف بإستراتيجية الإبادة الجماعية، فهي نفس الجرائم المرتكبة لكن قد تستخدمها بعض الحكومات للتعامل مع أقلية أو مجموعة من الأقليات الإثنية. حيث تلجأ الحكومات في التعامل مع المجموعات الإثنية المكونة لشعوبها إلى بعض الإستراتيجيات لإدارة وتجاوز الاختلافات الإثنية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. هذه الإستراتيجيات قد تكون:

- ذات طابع سلمي: تقوم على مبدأ تقاسم السلطة، على غرار نظام الحكم الذاتي أو الاتحادي أو المشاركة في السلطة عبر تحالفات توافقية أو ما يعرف بالديمقراطية التوافقية. التي تقوم على مبدأ المحاصصة النسبية. هذه الإستراتيجيات تسعى للمحافظة على التنوع والتعدد الإثني والعرقي واحترام الخصوصيات للأقليات في الدولة. وهناك إستراتيجيات تسعى لتجاوز التعامل المتميز مع مختلف الإثنيات والعرقيات عملاً بمبدأ احترام الخصوصيات، وتعمل على خلق هوية مدنية مشتركة قائمة على مفهوم الانتماء على أساس المواطنة، وتسمى هذه الإستراتيجيات بالاستيعاب والدمج.

- أما الإستراتيجيات ذات الطابع القمعي والعتيف: فتقوم على استخدام القوة العسكرية لتغليب قومية على البقية أو فرض الاستقرار السياسي والاجتماعي بالإقصاء والاستئصال وعدم احترام الخصوصيات الثقافية والإثنية للأقليات، وتعرف بالإستراتيجيات القسرية، وتنضوي تحتها الترحيل القسري والإبادة الجماعية التي عادة ما تفشل في تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة على الوحدة الوطنية. (الهلي وصيفي، 2021، صفحة 337)

تعتبر الانقسامات الإثنية أحد أبرز عوامل العنف الجماعي حيث تشكل منطلقاً للتسابق من أجل السلطة والحصول على الموارد الطبيعية. (بوريب، 2020، صفحة 483) وكما أشرنا سابقاً فإن الإبادة الجماعية تشير إلى جرائم القتل الجماعي المرتكبة بحق مجموعات معينة من البشر بقصد تدمير وجودهم كلياً، فالسبب الذي يقف وراء هذه الجريمة الشنيعة هو التعارض الإثني أو العرقي أو يهدف الاستيلاء على أراضي مجموعة عرقية ما أو استبعاد أفرادها. (حمداني، 2018، صفحة 1092) وقد تلجأ بعض الحكومات الشمولية والمستبدة لاستخدام الإبادة الجماعية باعتبارها إحدى الإستراتيجيات القسرية لاستئصال مصدر الصراعات الإثنية المحتمل في المجتمع، وهي أكثر الآليات تطرفاً وعنفاً. وقد تستخدمها حتى بعض المجموعات السياسية أو العرقية أو المليشيات المعارضة. (الهلي و صيفي، 2021، الصفحات 335 - 336)

ومن أمثلة تلك الجريمة تاريخياً، الغزو المغولي للدولة العباسية والحملات الصليبية والموجات الاستعمارية في الأمريكيتين وإفريقيا وبقية القارات. وقد شهد القرن العشرين مجازر إبادة جماعية قاسية حتى وف إحداها والمتمثلة في الغزو الألماني للاتحاد السوفييتي في جوان 1941 رئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل" Winston Churchill بقوله: "نحن أمام جريمة لا أجد لها تسمية". (حمداني، صفحة 1092)

أما خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فقد تم ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في العديد من الدول كرواندا سنة 1994 ضد أقلية التوتسي والاتحاد اليوغوسلافي سابقاً ما بين

1991_1995 ضد المسلمين البوشناق bosniak، وفي أوغندا ضد أقليات الأشولي، لانغو،

الباغندا. (الهلي و صيفي، 2021، صفحة 336)

3. أوغندا: نظرة جيوسياسية:

جمهورية أوغندا دولة حبيسة تقع شرق القارة الإفريقية في قلب هضبة البحيرات العظمى، تمتد بين خطي طول 35 درجة شرقا و29 درجة غربا، وبين دائرتي عرض 04 درجة شمالا و3,1 درجة جنوبا، وتبعد عن ساحل المحيط الهندي بحوالي 800 كلم. (البسطويسي و حسين، 2020، صفحة 182) يحدها من الشمال جنوب السودان ومن الشرق كينيا ومن الجنوب تنزانيا ورواندا ومن الغرب الكونغو الديمقراطية، وتبلغ مساحتها حوالي 241.038 كلم². (الجزيرة نت، 2010) وتقسم أوغندا إداريا إلى 112 مقاطعة، وتتخذ من مدينة كامبالا Kampala في الجنوب عاصمة لها. (موقع مقاتل) وتضم العاصمة حوالي 4,9% من إجمالي سكان الدولة. (البسطويسي و حسين، صفحة 182)

ديمغرافيا، يتميز الشعب الأوغندي البالغ عدده أكثر من 40 مليون نسمة شأنه شأن معظم الدول الإفريقية بالتعدد الإثني والعرقي، حيث تعد البلاد واحدة من أكثر الدول تنوعًا عرقيًا في العالم، فهي موطن لأكثر من 40 مجموعة عرقية أصلية، لكل منها ثقافتها ولغتها وعاداتها. كما تمتاز بعدم وجود أغلبية مطلقة لإحدى الأقليات العرقية. (أكبر المجموعات العرقية في أوغندا)

عموما، ينتمي الأوغنديون إلى مجموعتين عرقيتين وثقافيتين كبيرتين ورئيسيتين وكل واحدة منهما تضم أقليات عرقية تختلف من حيث اللغة والعادات والتاريخ، وهما: البانتو: وتضم أقليات الباغاندا Baganda ، البانيانكولي Banyankole ، بانيورو وتورو) الذين يمثلون ثلاثة أرباع السكان ويعيشون في النصف الجنوبي من البلاد. والنيليون: ويسكنون الشمال ويضمون الأقليات التالية: أشولي أو أكولي Acholi و اللانغي و Langi.

(Leclerc, 2017)

أ. مجموعات البانتو Pantu: تعني كلمة البانتو في الاشتقاق اللغوي "الناس" أو "الشعب". وقومية البانتو من أهم المجموعات البشرية في القارة الإفريقية وأكبرها تعدادا بأكثر من ثلاثين مليون نسمة، كما تعد من أكثر الجماعات الإفريقية اختلاطا بالسلالات الإفريقية والسلالة القوقازية المنتشرة في الشمال الإفريقي. وتضم جماعات البانتو حوالي 400 مجموعة عرقية مختلفة في إفريقيا، وهي إحدى السلالات الفرعية للسلالة الزنجية التي تنتشر على طول الحدود في كينيا، أوغندا، الكونكو، نيجيريا بدءا من السواحل النيجيرية المطلة على المحيط الأطلسي غربا، مروراً بحوض الكونغو وإقليم هضبة البحيرات الاستوائية وكينيا انتهاء بمصب نهر جوبا على المحيط الهندي شرقا. (شعب البانتو، 2015) وتضم هذه المجموعة الكبرى في أوغندا مجموعة من الأقليات (التي تنتشر في جنوب البلاد) أبرزها:

- الباغندا Baganda: هي أكبر مجموعة عرقية في أوغندا حيث يشكلون 16.9٪ من عموم السكان. تنتمي عائلة باغاندا إلى عائلة بانتو العرقية ومن المرجح أن تكون قد استقرت في المنطقة ما بين 1000 ق.م و 500 م مع هجرة البانتو من غرب إفريقيا. اللغة التقليدية لهذه المجموعة هي لوغندا.

- البنيانكولي Banyankole: هي ثاني أكبر مجموعة عرقية في أوغندا حيث تبلغ نسبة أفرادها 9.5٪ من إجمالي السكان. يتوزعون في المنطقة الجنوبية الغربية من البلاد، ويتحدثون لغة البانتو تسمى رانيانكول، ويزاولون تربية الماشية. ويعتق غالبية أفرادها المسيحية.

- الباسوغا Basoga: هم ثالث مجموعة عرقية في البلاد بنسبة تبلغ 8.4٪ من مجموع السكان، ويستخدمون لغتهم التقليدية والتي تعرف بـ "السوغا" التي تنتهي إلى عائلة لغة البانتو. يتوزع الباسوغا جغرافيا في المنطقة الواقعة شرق أوغندا. (أكبر المجموعات العرقية في أوغندا)

- وهناك أقليات أخرى تنتهي للبانطو وهي "الباكيغا" وتبلغ نسبتها حدود 6.9%، و"الأتيسو" وتبلغ 6.4% من عموم السكان. (Leclerc, 2017)
- ب. المجموعات النيلية: تنتشر في شمال البلاد، وتنتهي إليها مجموعة من الأقليات التي تختلف في بعض المقومات كاللهجة والدين وتترك في أخرى كالعرق، وتتمثل أبرزها النحو الآتي:
 - اللانغي Langui: أو اللانغو Lango ينتمون إلى مجموعة الشعوب الحامية، وتقدر نسبتهم إلى مجمل السكان بـ 6.1%، ويعيشون في شمال وسط أوغندا ويتحدثون الليبلانغو Leblango التي ظلوا يحافظون عليها وسط مجموعات البانطو التي تحيط بهم.
 - الأشولي Acholi: تبلغ نسبتهم 4.7% من عموم سكان أوغندا، ويطلق على الأراضي التي يسكنوها بـ "أكولي لاند" Acholiland والتي تغطي جزءا من جنوب دولة جنوب السودان وشمال أوغندا. تعاني هذه المنطقة من التهميش الاقتصادي منذ الاستقلال سنة 1962، وعانت من معدلات فقر أعلى من مناطق أخرى في البلاد. (Leclerc, 2017)
 - النوبيون: ترجع جذورهم إلى جنوبي مصر وشمالي السودان حيث قدموا إلى أوغندا في الفترة ما بين 1830 و1869، للدفع بهم من قبل الاستعمار البريطاني في الجندية والقتال، ويقدر عددهم بـ 25 ألف نوبي، انخرط منهم 8200 في الجيش الأوغندي. وتعد منطقة بومبو الواقعة على بعد 32 كيلومترا شمال العاصمة الأوغندية كمبالا معقلاً للنوبيين ومستوطنهم الأول. ويعتقون الدين الإسلامي. (خلف الله، 2021)
 - وهناك أيضا أقلية "باغيسو" التي يبلغ نسبة أفرادها 4.6%، و أقلية "لوغبرا" وتبلغ نسبة منتسبيها 4.2% من إجمالي المواطنين الأوغنديين. (Leclerc, 2017)

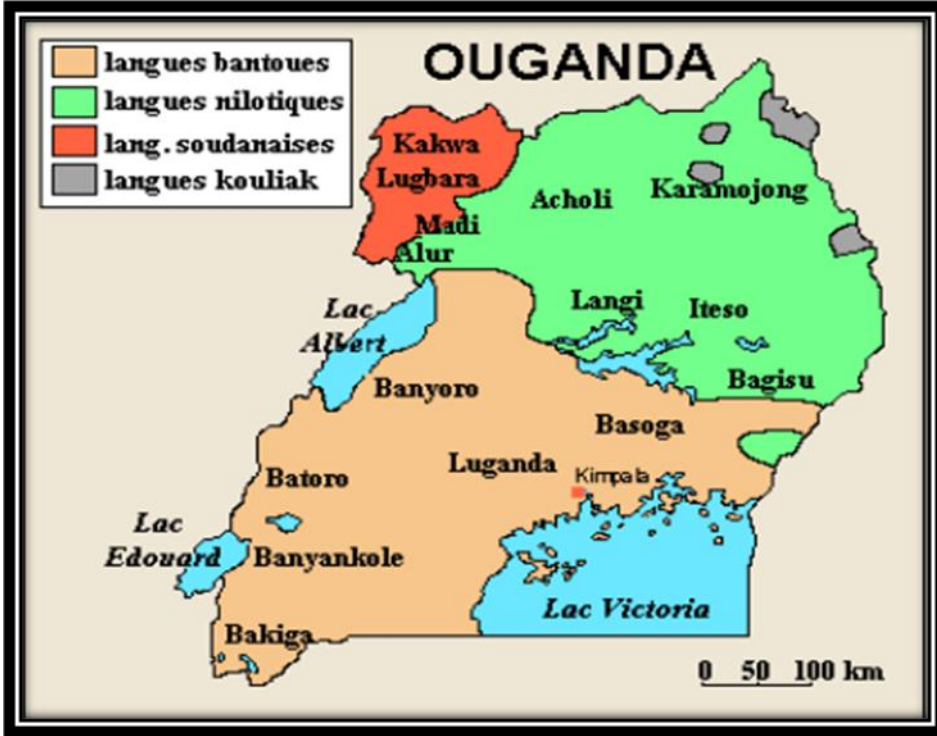
هذه العرقيات تعتنق أغلبيتها الساحقة الديانة المسيحية بنسبة 96%، فيما يبلغ المسلمون نسبة 3.1%، و0.9% ديانات أخرى. (الجزيرة نت، 2010) أما اللغة الرسمية للبلاد فهي الإنكليزية التي تستخدم في المؤسسات الرسمية، كما تستخدم بعض اللغات المحلية على نطاق ضيق بين الأقليات فيما بينها كلغة الغاندا (لغة أقلية الباغندا (Baganda). (موقع مقاتل)

الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لدولة أوغندا



المصدر: <https://bit.ly/3J4fBZu>

الخريطة رقم 02: توزيع المجموعات العرقية والإثنية في أوغندا



المصدر: <https://bit.ly/3J4fBZu>

4. التاريخ السياسي لأوغندا:

يرجع أول اتصال بين أوغندا والعالم الأوروبي إلى العام 1862، حينما قام الرحالة "سبيك" Speke باستكشاف المنطقة وأعلن عن وجود تنظيم ملكي قبلي ذات تقاليد قديمة وقوانين محددة ويحكم التنظيم السياسي ملك ينحدر من سلالة ملكية عريقة.

(سلاماني، 2018، صفحة 2)

وعقب تنافس طويل بين بريطانيا وألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر على تقاسم النفوذ في القارة الإفريقية خضعت أوغندا للحماية البريطانية سنة 1894 كجزء من منطقة البحيرات الكبرى في إطار معاهدة هليغولاند زنجبار Sansibar-Vertrag الموقعة بين الطرفين في الفاتح يوليو 1890. وقد كانت أوغندا في هذه الفترة تخضع لحكم الملك "موانغا الثاني" الذي وقع على وثيقة الحماية البريطانية على بلده. (سلاماني، 2016،

صفحة 158)

وفي 1962/10/09، أصبحت أوغندا، التي كانت تضم خمسة ممالك وهي بوغندا* وبونيورو وأشولي وتورو وبوسوغا، دولة فيدرالية مستقلة بعد 68 سنة من الاستعمار البريطاني، وقد تولى "كاباكا موتيسا الثاني" kabaka Mutesa II ملك بوغندا رئاسة جمهورية أوغندا الفيدرالية ما بين 1962 و 1966. عسكرياً قاد ضباط الشمال قيادة القوات المسلحة الأوغندية على الصعيد السوسيو ثقافي وعشوية الاستقلال ضمت الدولة أقليات مختلفة عرقياً ولغوياً، إلا أن اللغة الرسمية التي اعتمدها في البلاد هي اللغة الإنكليزية فقط كلغة للإدارة والحكومة.

لقد أسس دستور عام 1962 لنظام برلماني مع الحفاظ على امتيازات الممالك وجعل ملك بوغندا "موتيسا الثاني" المنحدر من أقليات البانتو في الجنوب رئيساً لجمهورية أوغندا. وفي عام 1966 أطاح "ميلتون أوبوتي" Milton Obote (1966-1971) رئيس الوزراء المنحدر من مجموعة لانغي إحدى أقليات النيلين الحامية في الشمال بالرئيس "موتيسا الثاني" وقام بتعليق الدستور وجمع بين وظائف رئيس الدولة والحكومة.

في مايو 1966، أجبر "أوبوتي" الرئيس "موتيسا الثاني" على المنفى وقام بفرض الإتاوات على الأوغنديين المنحدرين من أقليات "بوغندا، أشولي، تورو وبونيورو"، وأسس نظاماً سياسياً رئاسياً، وحزبياً أحادياً، كما قام بإسناد قيادة رئاسة أركان الجيش الأوغندي إلى رئيس الأركان "عيدي أمين دادا". (Leclerc, 2017).

وبعد موجة من الاضطرابات في أوغندا بسبب رفض أقلية البوغندا لسياسات الرئيس "أوبوتي" والتدهور الاقتصادي للبلاد قام قائد الأركان "عيدي أمين دادا" (1971-1978) Idi Amin Dada الذي ينتمي إلى جماعة الكاكو السودانية العرقية (في أقصى شمال غرب البلاد) بانقلاب عسكري في 25 يناير 1971، حيث تولى السلطة وأسس لدكتاتورية عسكرية من خلال سيطرة الجيش المطلقة على الجهاز المركزي للنظام

* بل أواخر القرن التاسع عشر، كانت "بوغندا" إحدى الممالك القوية بشرق إفريقيا. وتقع "بوغندا" على امتداد الساحل الشمالي الغربي لبحيرة فيكتوريا، المنطقة المعروفة حالياً بجنوب وسط أوغندا.

السياسي، وقام بحل البرلمان وحظر النشاط السياسي ولاحق "عيدي أمين" خصومه السياسيين المنتمين إلى أقليات بوغندا ولانغي وأشولي، كما ارتكب إعدامات جماعية في حق المجموعات العرقية الموالية للرئيس المخلوع "أوبوتي"

تسبب النظام العسكري في انهيار اقتصاد أوغندا عام 1978 التي كانت تعتمد بالأساس على مساعدات الدول الإسلامية المتعاطفة مع "أمين دادا". كما زاد إعلان الرئيس "دادا" الحرب على تنزانيا في 1978/11/01 وضمه لجزء من الأراضي التنزانية من معاناة الأوغنديين. لكن سرعان ما انقلب التفوق الأوغندي إلى هزيمة نكراء من خلال تحالف ميليشيا "جيش التحرير الوطني الأوغندي" المتمردة مع الجيش التنزاني فسيطروا على العاصمة كامبالا في أبريل 1979 واضطر "عيدي أمين دادا" إلى الفرار إلى ليبيا لتتولى "جبهة التحرير الوطني الأوغندية" تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة شؤون البلاد. (Leclerc)

وفي ديسمبر 1980 وبعد عودته من منفاه، أعلن "ميلتون أوبوتي" نفسه الفائز في الانتخابات الرئاسية ليقوم بحل الجيش الأوغندي ويحل محله جيش التحرير الوطني الأوغندي (UNLA) المشكل من مجموعات مسلحة مختلفة. ليشن نظامه في عهده الثانية أعمالاً وحشية في حق معارضيه خاصة أتباع "عيدي أمين دادا" المحسوب على الجماعات الإسلامية والنوبية في أوغندا أبرزهم النوبيون في مناطق عديدة للتهميش والهجمات الشرسة والاضطهاد الكبير بين الضرب والتعذيب؛ مما أدى إلى فرارهم لدول الجوار. (خلف الله، 2021) ليدخل "أوبوتي" في حرب مع قوات "جيش المقاومة الوطنية" في الجنوب بقيادة "يوري موسيفيني" Yoweri Museveni المنحدر من أقلية بانيانكولي. وقد خلفت تلك الحرب ما يناهز 100 ألف فتيل. (Leclerc, 2017)

لينتهي حكم مرة ثانية بانقلاب عسكري وفي 27 جويلية 1985 انقلب الجنرال "تيتو أوكور" على "ميلتون أوبوتي" ليضع حداً لحكمه ليتم الانقلاب عليه هو الآخر بعد ستة أشهر فقط وبالضبط في 25 يناير 1986 من طرف زعيم جيش المقاومة الوطنية (NRA) الجنرال "يوري موسيفيني" والذي أعلن نفسه رئيساً للبلاد في 29 يناير 1986 والذي أصدر

في عام 1995 دستوراً جديداً للبلاد ونصب نفسه رئيساً للدولة لعهددة جديدة مع توليه رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع والقيادة العامة للجيش الذي لا يزال (الجيش) أحد الداعمين الرئيسيين لنظامه، فبالرغم من نظام المحاصصة الطائفية للجيش إلا أن تفوق المجموعات الإثنية الجنوبية (خاصة البوغندية والبانيانكولي والبانيارواندا) تظل الأكثر تفوقاً في تركيبته. وفي مارس 2001 أعيد انتخاب رئيساً للجمهورية بنسبة 69.3٪ من الأصوات. وفي أغسطس 2005 أقر البرلمان تعديلاً دستورياً يقضي بإلغاء قيد فترتي الرئاسة ليشترط "موسيفيني" لعهددة الثالثة في فبراير 2006 ويفوز بالانتخابات بنسبة 59.3٪ من الأصوات. وفي انتخابات 18 فبراير 2011 حصل على 68٪ من الأصوات ويفوز بعهددة رابعة. ثم ترشح للانتخابات الرئاسية التي أجريت في 18 فبراير 2016، وأعلن انتخابه من قبل اللجنة الانتخابية بنسبة 60.7٪ من أصوات الناخبين لعهددة خامسة. (Leclerc, 2017)

5. جرائم الإبادة الجماعية في أوغندا ومسار العدالة الانتقالية بها:

من بين الأسباب الرئيسة في اندلاع الحرب الأوغندية، سياسات حكومة "ميلتون أوبوتي" العرقية والمتمثلة في منح المناصب القيادية السياسية والعسكرية لأعضاء مجموعته العرقية "لانغي"، في حين كان أفراد الجيش ينتمون في الغالب إلى عرقية أشولي وهو ما أذكى نيران الفوضى والثورات القبلية وانقسام حاد في أوساط الجيش الوطني الأوغندي، لينتهي حكم "ميلتون أوبوتي" مرة ثانية بانقلاب عسكري في سنة 1985 بقيادة الجنرال "تيتو أوكور" والذي لم يعمر طويلاً في الحكم عقب انقلاب الجنرال "يوري موسيفيني" عام 1986 حيث قام بتعقب أتباع "أوبوتي" وعرقته الأشولي. (Leclerc, 2017) ليتأسس في السنة ذاتها "جيش الرب" ويقود هجمات عنيفة وأعمال خطف ضد الحكومة كرد فعل على استهداف الأشوليين ليدخل الطرفان في حرب أهلية هدف من خلالها "جيش الرب" إسقاط نظام الحكم في أوغندا وإقامة نظام ثيوقراطي يتأسس على الكتاب المقدس وعلى تقاليد وأعراف قبيلة أشولي التي ينتهي إليها مؤسسو وقادة هذا التنظيم.

وقد شكل الأطفال البالغين من العمر ما بين 11 و15 عاما نسبة 80% من أعضاء جيش الرب، ويتولى زعامته "جوزيف كوني" Joseph Kony منذ 1987. (الجزيرة نت، 2014)

وقد تحولت الحرب الأهلية التي اجتاحت شمال أوغندا إلى إبادة جماعية في حق السكان النيليين، حيث ردت الحكومة الأوغندية على هجمات جيش الرب بعنف هيكلي شامل ضد مناطق عرقيتي الأشولي واللانغي، حيث تم ارتكاب العديد من الجرائم الدولية التي تعتبر انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان المرتكبة ضد المدنيين والاعتداءات الجنسية على الأطفال والنساء والتهجير القسري للمدنيين طيلة أربعة عقود من الزمن. (عمرابي، بن عمران، و عثمانى، 2020، صفحة 256)

ولقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر بالقبض ضد "جوزيف كوني" وأربعة قياديين آخرين في جيش الرب منذ 2005/10/14 بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، حيث تهمه الأمم المتحدة بقتل قرابة 100 ألف شخص وتجنيد أكثر من عشرين ألف طفل تقل أعمارهم عن خمسة عشرة سنة. (عمرابي، بن عمران، و عثمانى، 2020، صفحة 257). وتركز نشاط جيش الرب العسكري منذ تأسيسه على الحدود بين أوغندا والسودان، قبل أن ينتقل إلى الأدغال الواقعة على الحدود الكونغولية الأوغندية، وله ذراع سياسية تدعى حركة الرب المقاومة. وتتهم السلطات الأوغندية دولة السودان بدعم وتمويل جيش الرب. وفي 2006/8/4 وبقرار أحادي أعلن جيش الرب وقف النار ليدخل في محادثات مع حكومة أوغندا بجنوب السودان، بعد حرب أهلية مع الجيش الأوغندي خلّفت أكثر من مائة ألف قتيل ومليونى نازح. (الجزيرة نت، 2014)

وفي أبريل 2009 أعلنت الحكومة الأوغندية أن نصف المسؤولين الكبار في جيش الرب وربع مقاتليه تم تصفيتهم على يد جيش النظام خلال الحرب الأهلية. ولا تزال الحكومة الأوغندية والاتحاد الأفريقي وبمساعدة واشنطن في البحث عن زعيم التنظيم "كوني" منذ عام 2011 حيث أعلنت الأمم المتحدة أن كوني وبعض قيادات جيش الرب مختبئون في مناطق متنازع عليها في جنوب السودان على الحدود مع جمهورية

إفريقيا الوسطى ودولة السودان. (الجزيرة نت، 2014) وتتهم أوغندا القوات المسلحة السودانية بإمداد متمردى جيش الرب للمقاومة بالأسلحة والذخيرة، (Leclerc, 2017) وقد اعتبرت الخرطوم لك ردا طبيعيا على دعم أوغندا "للحركة الشعبية لتحرير السودان" بقيادة "جون قرنق" في قتالها مع القوات السودانية في حرب الجنوب قبل (انفصال جنوب السودان)، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1995. وبعدها عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في سبتمبر 2002، وتوقيع اتفاق السلام بين الحكومة السودانية و"الحركة الشعبية" في "نيفاشا" الكينية عام 2005، غادر "جيش الرب" السودان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد استقلال جنوب السودان عام 2011، عاد "جيش الرب" لدعم "ريك مشار" وقواته المعارضة، بعد خلافه مع رئيس دولة جنوب السودان "سلفاكير ميارديت"، واستمر في شن هجماته على قوات جنوب السودان وقوات الرئيس الأوغندي "موسيفيني"، في يناير 2014. (عبدالفتاح، 2020)

ولا يزال الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية في أوغندا في حالة فرار ولم تتمكن المحكمة الجنائية الدولية ولا الحكومة الأوغندية من إلقاء القبض عليهم. وقد أصدر الرئيس الأوغندي "يوري موسيفيني" قانون يعفي بموجبه عن مجرمي الحرب من "جيش الرب للمقاومة" وهو ما يعتبر تجسيدا للإفلات من العقاب الذي تجد فيه الدول ملاذا للتهرب من المساءلة الجنائية عما يتم ارتكابه من جرائم بشعة في حق المدنيين، حيث أن الإبادة الجماعية في أوغندا ليست من ارتكاب طرف وحيد فقط والمتمثل في "جيش الرب"، بل إن مسؤولين كبار في النظام السياسي الأوغندي قاموا بجرائم أبشع في حق عرقيات اللانغي والأشولي بمبرر تعقب مقاتلي جيش الرب ومناطق إسنادهم. (عمرأوي، بن عمران، وعثماني، صفحة 259)

نستنتج مما سبق، أن جرائم الإبادة الجماعية التي حدثت في أوغندا على فترات زمنية مختلفة كانت بعد كل انقلاب عسكري ارتكبتها الرئيس الجديد ضد أنصار الرئيس المعزول ومجموعته العرقية، لكن منذ سنة 1986 وعقب اعتلاء الرئيس "موسيفيني" سدة الحكم في أوغندا وارتكاب نظامه مجازر ضد أقلية الأشولي التي ينحدر منها الرئيس المعزول آنذاك "أبوتي"، تأسست ميليشيا جيش الرب للمقاومة وارتكبت جرائم إبادة جماعية في حق أقلية الباغندا، حيث أن المتهمين بارتكاب تلك الجرائم وعلى رأسهم "جوزيف كوني" زعيم "جيش الرب للمقاومة" لا زال طليقا فارا من العدالة المحلية والدولية. كما أن للنظام السياسي الأوغندي جزءا من مسؤولية الجرائم المرتكبة، حيث أن إستراتيجية الإبادة الجماعية التي ارتكبتها ضد أقلية اللانغي والأشولي في الشمال بهدف تعقب متمردي "جيش الرب" ليست حجة في القضاء على التمرد واستتباب الأمن والاستقرار السياسي.

7. قائمة المراجع

- أبو العينين، م. (2008). *إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا*. ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة.
- أكبر المجموعات العرقية في أوغندا. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 04 02، 2022، من <https://bit.ly/3pdxrBI>
- الجزيرة نت. (15 12، 2010). *أوغندا*. تاريخ الاسترداد 02 02، 2022، من الجزيرة نت: <https://bit.ly/3t4LkTP>
- الجزيرة نت. (10 2، 2014). *جيش الرب*. تاريخ الاسترداد 10 2، 2022، من الجزيرة نت: <https://bit.ly/3ljoPB2>
- إيمان يوسف البسطويسى، و محمد جلال حسين حسين. (ديسمبر، 2020). تقييم الأبعاد السوسيو ثقافية للرعاية الصحية في كامبالا، أوغندا. *دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية* ، 20 (02)، صفحة 177_221.
- بدرالدين خلف الله. (29 4، 2021). *النوبيون في أوغندا.. هجرة عبر التاريخ وتقاليد وثقافة عريقة*. تاريخ الاسترداد 21 12، 2021، من الجزيرة نت: <https://bit.ly/3ukOWDw>
- خديجة بوريب. (جانفي، 2020). أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية _ جامعة باتنة 1* ، 09 (16)، صفحة 480_492.
- خديجة عمراوي، انصاف بن عمران، و مريم عثمانى. (06، 2020). الجريمة الدولية، دراسة حالة أوغندا. *مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية* ، 04 (01)، الصفحات 261-242.

- رائد مروان محمود عاشور، و نصرالدين الأخضرى. (جوان، 2021). "الإبادة الجماعية وجرائم الحرب بين التداخل والتباين"، *دفاثر السياسة والقانون جامعة ورقلة، المجلد 13، العدد 02، (ص_ص 227_246)*.
- زغوني، ر. (2010). *سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية. الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية*. (p. 96) قالمة-الجزائر: جامعة 08 ماي. 1945
- سليم حمداني. (03، 2018). مسار العدالة الانتقالية ومقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية في كمبوديا. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، 02 (09)، صفحة 1090_1104.
- شعب البانتو. (04، 2015). تم الاسترداد من مجلة افريقيا قارتنا.
- عبدالقادر الهلي، و مشاور صيفي. (2021). *الأقليات القومية والإثنية في العالم بين التوظيف والاضطهاد (كتاب جماعي)* (المجلد 1). سطيف، الجزائر: دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع.
- مثنى فائق مرعي. (2021). *الأقليات القومية والإثنية في العالم بين التوظيف والاضطهاد (كتاب جماعي)* (الإصدار 1، المجلد 1). سطيف، الجزائر: دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع.
- منى عبدالفتاح. (13، 11، 2020). *أبعاد نزاع أوغندا ودولة جنوب السودان*. تاريخ الاسترداد 09 02، 2022، من أندبندنت عربية: <https://bit.ly/35nSkmL>
- موقع مقاتل (s.d.). *موقع مقاتل*. Récupéré sur <https://bit.ly/36HAtb7> جمهورية أوغندا
- نادية سلاماني. (20، 05، 2018). دور البعثات التبشيرية في التمهد للاستعمار الأوروبي في أوغندا. *مجلة الدراسات الإفريقية* (06)، صفحة 01_14.
- يوسف سليمانى. (15، 11، 2016). جوانب من السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا (1894-1962). *مجلة الدراسات الإفريقية*، 3 (5)، الصفحات 158-176.
- Leclerc, J. (2017, 12 2022). *ouganda*. Consulté le 02 02, 2017, sur L'aménagement linguistique dans le monde: <https://bit.ly/3J4fBZu>